

وثيقة الإسكندرية

مارس ٢٠٠٤

مؤتمر قضايا الإصلاح العربي
الرؤية والتنفيذ

١٢ - ١٤ مارس ٢٠٠٤

مكتبة الإسكندرية
بالاشتراك مع
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
مجلس الأعمال العربي
منتدى البحوث الاقتصادية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان
منظمة المرأة العربية



وثيقة الإسكندرية

مارس ٢٠٠٤

مؤتمر قضايا الإصلاح العربي

الرؤية والتنفيذ

١٢ – ١٤ مارس ٢٠٠٤

بالاشتراك مع

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

مجلس الأعمال العربي

منتدى البحوث الاقتصادية

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

منظمة المرأة العربية

الإصدار الأول، إبريل ٢٠٠٤

قسم الجرافيك، إدارة الإعلام

تمهيد

(١) اجتمع المشاركون في مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ" المنعقد في مكتبة الإسكندرية في الفترة من ١٢ – ١٤ مارس ٢٠٠٤ بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والعمل الأهلي في الوطن العربي، وتدارسوا إمكانات الإصلاح اللازمة لتطوير مجتمعاتنا العربية. وقد انتهت مناقشاتهم إلى ضرورة الإعلان عن اقتناعهم الكامل بأن الإصلاح أمر ضروري وعاجل، ينبع من داخل مجتمعاتنا ذاتها، ويستجيب إلى تطلعات أبنائها في بلورة مشروع شامل للإصلاح، يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مشروع يسمح بالتعامل مع أوضاع كل قطر على حدة، وينتظم في نسق عام يحدد القواسم العربية المشتركة، بما يتيح الفرصة لكل مجتمع عربي كي يدفع خطوات الإصلاح الخاصة به إلى الأمام، ويزيد من التواجد العربي على الساحة الدولية ويبعده عن التقوقع والتمحور على الذات. وفي الوقت نفسه، يرسخ لإطار تعاون إقليمي يجعل من الوطن العربي كيانا أكثر إيجابية وفاعلية وتأثيرا على الصعيد الدولي.

(٢) وينبغي ألا يحجب الإصلاح الداخلي عن منظورنا أهمية معالجة القضايا الإقليمية التي تفرض نفسها على جدول أعمالنا، وفي مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية طبقا للمواثيق الدولية التي تقضي بإقامة دولتين مستقلتين، لكل منهما سيادة حقيقية كاملة، وتحرير الأراضي العربية المحتلة، وتأكيد استقلال العراق، والحفاظ على وحدة أراضيه. يضاف إلى ذلك جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وحل المشكلات الحدودية بين الأطراف المتنازعة بالطرق السلمية، دون أن تكون هذه المشكلات ذريعة للتدخل الأجنبي في شئون المنطقة العربية، أو وضعها تحت الوصاية من جديد.

(٣) إن التاريخ الحضاري العريق لشعوب هذه المنطقة، ورؤيتها لمستقبلها الواعد، يؤكدان إدانة الإرهاب بكل أشكاله، ومواجهة النواتج الخطرة لأنواع التعصب الديني، وتجسيد قيم التسامح والتفاعل الخلاق بين الثقافات والحضارات.

(٤) إن المجتمعات العربية تملك من النضج والخبرة التاريخية ما يجعلها قادرة على الإسهام في تشكيل الحضارة الإنسانية، وتنظيم أمورها وإصلاح أوضاعها الداخلية، مع ضرورة الانفتاح على العالم وتجاربه الإصلاحية والتفاعل معها، طبقا لقائمة أولويات محددة، تمضي على النسق التالي:-

أولا: الإصلاح السياسي

(٥) ونقصد به كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما، و في غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديموقراطية.

(٦) وعندما نتحدث عن نظم ديموقراطية- بوصفنا ممثلي المجتمع المدني العربي- فإننا نقصد بها -دون أدنى لبس- الديموقراطية الحقيقية التي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها، وفقا للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر، ولكن جوهرها يظل واحدا، فهي تعني ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة، على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية.

(٧) كما تقتضي هذه الديموقراطية الحقيقية كفالة حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها، وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية

و البصرية و الإلكترونية، والاعتماد على الانتخابات الحرة ، مركزيا ولا مركزيا، وبشكل دوري، لضمان تداول السلطة وحكم الشعب، وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقاتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم الإنساني في جميع مجالاته. ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد، في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية، وفي مقدمتها حقوق المرأة والطفل والأقليات، وحقوق الضمانات الأساسية للمتهمين في المحاكمات الجنائية، وضمان المعاملة الإنسانية في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها. ويرتبط ذلك بكل ما تعارفت عليه المجتمعات التي سبقتنا على طريق التطور الديموقراطي.

(٨) وفي هذا الصدد، فإننا نتقدم بمجموعة من الرؤى المحددة لإصلاح المجال السياسي، نرى أهمية ترجمتها إلى خطوات ملموسة، في إطار من الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني. وتتمثل هذه الرؤى فيما يلي:

الإصلاح الدستوري والتشريعي

(٩) بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل، الأمر الذي يفرض ضرورة

تصحيح الأوضاع الدستورية في بلادنا العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديموقراطية الحقيقية، أو وضع دساتير عصرية لتلك الدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد، مع إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديموقراطي، وذلك بما يضمن:

أ) الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا صريحا.

ب) تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا، طبقا لظروف كل بلد، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص وليست نوايا حسنة.

ج) إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديموقراطية، وتضمن عدم احتكار السلطة، وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم.

د) إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي في كل الأقطار العربية، وإطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أو لم تصدر ضدهم أحكام قضائية.

إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية

(١٠) ولما كان النظام الديموقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية، تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة من تنفيذية وتشريعية وقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني، فلابد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديموقراطي السليم، الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات

الفاعلة، والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسئوليتها، والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبررات هذا الاستثناء ودواعيه.

(١١) ومن هنا، فإن ممثلي المجتمع المدني والعمل الأهلي – في هذا المؤتمر – يؤكدون ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلدان العربية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية أيا كانت أشكالها ومسمياتها، لأنها تنتقص من ديموقراطية النظام السياسي. وتكفي القوانين العادية لمواجهة كل الجرائم دون حاجة إلى قوانين استثنائية، فذلك مطلب أساسي للإصلاح التشريعي الديموقراطي. ولا ينفصل عن ذلك مراعاة الخروج بإطار تشريعي فعال لضمان التعامل مع الإرهاب، وبلورة ضمانات تكفل عدم الاعتداء على الحريات العامة والحقوق السياسية.

إطلاق الحريات

(١٢) إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن تعرض برامجها وتدخل تنافسا حرا شريفا على الحكم بشكل متكافئ، تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

(١٣) تصديق جميع الدول العربية التي لم تصدق من قبل على منظومة المواثيق الدولية والعربية التالية:

أ) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ج) العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

د) مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان كما وضعه فريق الخبراء العرب (ديسمبر -كانون الأول ٢٠٠٣).

هـ) المواثيق الدولية لحقوق المرأة بما يؤسس لإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها.

و) الميثاق الدولي للطفل بما يضمن حياة أفضل للطفل العربي.

(١٤) تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية، ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديموقراطي، والتجسيد الواضح لحرية التعبير، والدعامة القوية للشفافية. ويكون ذلك بتطوير أساليب الإعلام والتحرير في القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والقنوات التليفزيونية، كي تعتمد على الاستقلال في الملكية والإدارة، والشفافية في التمويل، وتحقق قدرة الإعلاميين على تنظيم مهنتهم وممارستها دون تدخل السلطة.

(١٥) إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية، مهما كان طابعها

السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، لضمان حريتها في التمويل والحركة. ويصحب ذلك ضبط مشكلات التمويل الأجنبي، بالوسائل المتبعة في المجتمعات المتطورة. ولاشك أن تعديل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني في مقدمة القضايا المرتبطة بالتطور الديموقراطي للمجتمع وتفعيل سبل المشاركة في مظاهر الحياة السياسية، والتخلص من الإحساس بالاغتراب والتهميش الذي وصل إليه المواطن العربي لافتقاده فرص المشاركة الفعالة المؤثرة على حياته ومستقبله. وأخيرا، ضمان الإسهام الفعال للمجتمع المدني في مواجهة المشكلات التي تتطلب روح العمل الجماعي وأشكال الجهد التطوعي.

(١٦) تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديموقراطية الأساسية، والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي العام العربي بصورة دورية في كافة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعو القرار والمخططون الاجتماعيون، ويعرفون منها خريطة واضحة صادقة لاتجاهات الرأي العام ومتغيراتها التي لابد من وضعها في الحسبان عند صنع أي قرار.

ثانيا: الإصلاح الاقتصادي

(١٧) يشمل الإصلاح الاقتصادي كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني، والتسيير الكفء له وفقا لآليات السوق، بما يمكنه من الانتعاش والازدهار، وبما يسهل تكامله مع الاقتصاديات الإقليمية، واندماجه في الاقتصاد العالمي.

(١٨) وغني عن البيان، فإن هذا المفهوم للإصلاح الاقتصادي، ينطوي على حسم لكثير من الجدال والمناقشات حول هوية النظام الاقتصادي، وحول كثير من التفاصيل، مثل دور الدولة، والعلاقة بينه وبين دور السوق، والبعد الاجتماعي للتنمية. . . إلخ

(١٩) وقد اتفقت آراء المجتمعين على أن الأداء الحالي للاقتصاديات العربية لا يتواكب مع التحديات الواجب التصدي لها، ولا يرقى إلى الإمكانات المادية والبشرية وطاقاتها الكامنة. ويفرض قصور أداء الاقتصاديات العربية في المرحلة الراهنة، وما تستوجبه متطلبات المستقبل، إجراء إصلاح اقتصادي جذري يغير من الأوضاع القائمة. إن الإبطاء في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي له تكلفة باهظة وأعباء هائلة، ولن يزيده مرور الوقت إلا سوءا. ويمكننا رصد ما يلي من مؤشرات عن الواقع الاقتصادي العربي:

أ) انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي وتدهور نصيب الفرد مقارنةً بالمؤشرات الدولية.

ب) تراجع نصيب الدول العربية في التجارة الدولية، وتركز الصادرات في منتجات أولية مع هامشية نصيب المنتجات ذات القيمة المضافة العالية في الصادرات العربية.

ج) تراجع نصيب المنطقة من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

د) الإخفاق في توليد فرص عمل كافية للداخلين الجدد في سوق العمل وارتفاع حدة البطالة بمعدلات أعلى من متوسطات الدول النامية، مع تركز البطالة بين فئات الشباب والإناث.

هـ) تزايد حدة الفقر في عدد من الدول العربية، حيث يمس الفقر المتعطلين عن العمل ونسبة ملموسة من العاملين أيضا.

(٢٠) إن مجموعة السياسات المقترحة التي يتم اتباعها في المنطقة ركزت بالأساس على تحقيق الاستقرار الكلي، وخفض معدلات التضخم من خلال ثالوث برامج التثبيت والخصخصة والتحرير الاقتصادي. لكن هذا المنهج لم يهتم اهتماما كافيا بموضوعات لا تقل أهمية كالبطالة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

(٢١) وفي عالم عربي شاب وناهض، لابد أن تكون عمالة الشباب وجودة التعليم والخدمات الاجتماعية والبرامج المساندة للمشروعات الصغيرة من العناصر الأساسية في مفهوم الإصلاح وبرامجه مع تحديد واضح للأولويات، وتأكيد أهمية الإطار المؤسسي اللازم لتحقيق الإصلاح الشامل بجانبيه الاقتصادي والاجتماعي.

الإصلاح الهيكلي

(٢٢) وبناء على ما سبق فإننا نتقدم بالمقترحات الآتية لتحقيق الإصلاح الهيكلي:

أ) إعلان الدول العربية عن خطط واضحة وبرامج زمنية محددة للإصلاح المؤسسي والهيكلي، مع تحديد دقيق لدور الدولة بجعلها محفزة للنشاط الاقتصادي، وموفرة للبيئة الملائمة للقطاع الخاص والقطاع العام في المجالات التي يتمتع بمزايا ومؤهلات لعمله فيها، مع الالتزام بخطط واضحة لإحداث تغيير جذري في الجهاز الإداري الحكومي وتقليص البيروقراطية، ورفع كفاءة العمل في الجهات الحكومية التي تتعامل مع المستثمرين والمستوردين والمصدرين مثل: الضرائب والجمارك وجهات إصدار التراخيص.

ب) تشجيع برامج الخصخصة بما في ذلك القطاع المصرفي، وفقا للضوابط القانونية التي تحقق المصلحة العامة، وتقليص الاستثمارات الحكومية،

ما عدا المجالات الإستراتيجية والسلع ذات النفع العام، وإلغاء الحقوق الاحتكارية الحكومية غير المبررة اقتصاديا لتشجيع القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات، وذلك لتعظيم مساهمة القطاع الخاص في إيجاد فرص للتشغيل.

ج) وضع معايير وقواعد للارتقاء بنوعية المنتجات الوطنية وتأسيس مجالس قومية لدعم القدرة التنافسية مع القيام بإجراء تقييم مستمر يتم نشره.

د) إرساء قواعد الحكم الجيد للنشاط الاقتصادي مع تأكيد الشفافية والمحاسبة وتنفيذ أحكام القضاء.

هـ) وإيمانا بأهمية المعلومات والبيانات في هذا العصر، وضرورتها لاتخاذ قرارات مبنية على تحليل سليم ودقيق للواقع، فإن هناك ضرورة لإصدار تشريعات تلزم الجهات المصدرة للبيانات والمعلومات الاقتصادية بما يتيحها لمن يطلبها، وييسر الحصول عليها، وذلك وفقا لقواعد واضحة للإفصاح، مع إعداد قواعد بيانات متكاملة للاقتصاديات العربية.

و) مراعاة الحفاظ على البيئة في كافة الأنشطة الاقتصادية.

ز) كما نطالب بإيجاد آليات مناسبة لتدريب العاملين في الجهات المختلفة التي تباشر النشاط الاقتصادي، أو تدخل في مساره بشكل مباشر أو غير مباشر كجمعيات رجال الأعمال، واتحادات المصارف وكذلك تدريب رجال النيابة والقضاء الذين تطرح

أمامهم قضايا وإشكالات الأدوات والمعاملات المالية والاقتصادية الجديدة من خلال معاهد تدريب القضاة.

(٢٣) وبالنسبة للأبعاد الإقليمية، نخص بالذكر :

أ) تطوير القطاعات المالية العربية بشكل عام، وأجهزتها المصرفية بشكل خاص، وتشجيع إقامة كيانات مصرفية كبيرة، وتحديث أسواق المال العربية، والعمل على ربطها معا.

ب) تطوير الأبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والربط بينها في العالم العربي.

ج) تفعيل الاتفاقات العربية بوضع أهداف قابلة للتحقيق مع تحديد بعض القطاعات ذات الأولوية بوصفها صاحبة الفرصة الكبيرة في نجاح التعاون الأقتصادي مثل: النقل والمواصلات والكهرباء والطاقة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مع إيجاد جهاز للمتابعة في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لرفع النتائج المحققة إلى القمة العربية، دوريا، مع إعلان ما يصدر من نتائج وتقارير.

د) الاتفاق على إطار ملزم لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

هـ) تنظيم سوق العمل العربية عن طريق صياغة واعتماد اتفاقية متعددة الأطراف لتنظيم انتقال العمالة العربية بهدف تنظيم الانتقال لمدد زمنية محددة، وتوصيف ظروف العمل أثناء

الإقامة في دول الاستقبال، وتحديد مسئولية الدول المرسلة في التحقق من مهارات وقدرات قوة العمل التي ترسلها، مع إعداد برامج لتأهيل العمالة العربية للانخراط في الأسواق الأجنبية، وفقا لبروتوكولات ومعايير تقييم يتم الاتفاق عليها مع الدول الأجنبية.

و) إنشاء مؤسسة يمولها ويديرها القطاع الخاص في العالم العربي لتدريب القيادات العليا في الإدارة لإعداد أجيال جديدة قادرة على تنفيذ برامج الإصلاح وتطويرها .

(٢٤) ولكي تزداد فاعلية العالم العربي على نطاق الاقتصاد العالمي نقترح:

أ) مطالبة الدول المتقدمة بفتح أسواقها للصادرات العربية، وتحديدا الصادرات من السلع الزراعية.

ب) سعيا إلى الاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي عن طريق زيادة الصادرات من السلع والخدمات، وزيادة النصيب النسبي من الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية، والاستفادة من فرص التعليم والتدريب والعمل في الأسواق المختلفة، فإننا نقترح تأسيس إدارة متخصصة على درجة عالية من الكفاءة في إطار الجامعة العربية لمتابعة قضايا التجارة الدولية، وتمكين الدول العربية من الانخراط الفعال في منظمة التجارة العالمية، وتنسيق المواقف العربية، والدفاع عن مصالحها، وتدريب الكوادر العربية وتأهيلها

للتفاوض في قضايا تحرير التجارة والزراعة ونفاذ المنتجات الصناعية إلى الأسواق.

(٢٥) ولدفع عجلة الاستثمار نؤكد على:

أ) التصدي الحاسم للمشكلات المعوقة للاستثمار وإزالتها أمام الاستثمار العربي والأجنبي.

ب) تأسيس آلية فاعلة لتسوية المنازعات الاقتصادية بين المستثمرين.

ج) معاملة الاستثمار العربي بما يعامل به الاستثمار الوطني في كل البلدان العربية.

د) تشجيع الابتكار والعمل على جذب الاستثمارات اللازمة للبحث والتطوير وإقامة المشروعات في القطاعات الخدمية والإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وتوفير الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية.

(٢٦) ونؤكد على أهمية معالجة الفقر بأبعاده المتعددة من التهميش الاجتماعي والسياسي وضعف المشاركة وقلة فرص الارتقاء، الأمر الذي يحول دون الاعتماد على النمو الاقتصادي وحده لحل مشكلة الفقر، والإعلان رسميا عن برنامج زمني تنفيذي لمكافحة الفقر بما يتواءم مع الغايات التي حددتها الأمم المتحدة للألفية الثالثة.

(٢٧) ولأهمية قضية العمالة، وبصفة خاصة للشباب وللمرأة العربية، نقترح:

أ) تطوير برامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر بما يسهم في علاج مشكلة البطالة مع إعطاء الفرصة كاملة للإناث في الحصول على التمويل.

ب) تمكين المرأة من المساهمة الكاملة في قوة العمل الوطنية، وذلك بالاعتماد على ما لديها من خبرات ومؤهلات.

ج) مراجعة السياسات الاقتصادية المتبعة من منظور تحقيق التشغيل الكامل لما يقدر بحوالي ٥ مليون من الداخلين الجدد لأسواق العمل العربية سنويا، مع التركيز على سبل علاج لبطالة الشباب. ولن يتحقق ذلك إلا بسياسات تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بما لا يقل عن ٦٪ إلى ٧٪ سنويا في المتوسط في السنوات العشر القادمة. ويستلزم ذلك سياسات متكاملة لزيادة الاستثمارات ورفع كفاءات وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وحسن توجيهها.

(٢٨) ويؤكد المجتمعون أن مؤسسات المجتمع المدني العربي، ومؤسسات القطاع الخاص، إذا تمكنت من أداء دورها برفع القيود عنها، فإنها قادرة على الإسهام في الإصلاح الاقتصادي. ويتحقق هذا الإسهام خلال المشاركة في تحديد أولويات الإصلاح، والقيام بتحمل مسئوليتها في التنفيذ، جنبا إلى

جنب مع الحكومات. ويقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني دور هام في متابعة تنفيذ الحكومات بما تعد به من إجراءات وحلول في سبيل الإصلاح.

(٢٩) ويطلب المجتمعون من مكتبة الإسكندرية، سعيا إلي تنفيذ هذه المقترحات، الاتفاق مع جامعة الدول العربية بتبني سلسلة من المؤتمرات العامة والندوات المتخصصة، لمناقشة هذه الموضوعات بالعمق الذي يتناسب وأهميتها ودقتها وضرورة وضعها في إطار عملي، يستجيب إلى تحديات الاقتصاديات العربية على المستوى القطري والإقليمي، وبغرض الخروج باقتراحات محددة يمكن طرحها على الحكومات العربية. ومن أهم هذه الموضوعات ما يلي:

أ) القطاعات المالية العربية والقيود على الاستثمار.

ب) النظام الجمركي الموحد والتجارة البينية.

ج) القدرة التنافسية العربية والمعايير القياسية، وإنشاء مجالس قومية للقدرة التنافسية العربية وتوحيد المعايير القياسية.

د) الحضانات التكنولوجية.

هـ) إدارة الموارد العامة في الوطن العربي.

و) الحكم الجيد للنشاط الاقتصادي.

ز) الإعلام الاقتصادي والارتقاء به.

ثالثا: الإصلاح الاجتماعي

(٣٠) انطلاقا من أن المجتمع العربي في جملته يمتلك موارد اجتماعية وثقافية هائلة، فقد آن الأوان للاستفادة من إمكاناته بكفاءة، لتأسيس مجتمع عربي قوي ومتماسك، قادر على حل مشاكله، ومن ثم الانطلاق بقوة وفاعلية لتحقيق التقدم والمشاركة في صنع مستقبله ومستقبل العالم كله.

ويقتضي ذلك العمل على تحقيق الأهداف التالية:

أ) تطوير نمط العلاقات الأسرية بما يخدم بناء الفرد المتميز المستقل القادر على ممارسة حرياته وخياراته بمسئولية. ويتطلب ذلك إعادة النظر في بعض القيم التي لا تزال تؤثر بالسلب في الحياة العربية، كقيم الخضوع والطاعة على سبيل المثال وإحلال قيم الاستقلالية والحوار والتفاعل الإيجابي محلها.

ب) يقوم الإعلام بدور أساسي في بناء الثقافة العامة للمواطن، الأمر الذي يستلزم تأكيد دوره في إعادة بناء القيم المساندة للتطوير والتحديث، كقيم المساواة والتسامح والقبول بالآخر وحتى الاختلاف، جنبا إلى جنب مع قيم الدقة والإتقان والالتزام وغيرها من القيم الإيجابية التي تساعد المجتمع العربي في التحول إلى مجتمع جديد فعال.

ج) توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة، وفي هذا الإطار لابد من التركيز على خمسة توجهات، تتكامل وتترابط فيما بينها

لتحقيق مجتمع المعرفة وهي:

- تأكيد التنمية الإنسانية وأولوية تطوير التعليم.
- تحقيق التطوير التكنولوجي وتوفير بنيته الأساسية.
- تطوير إستراتيجيات البحث العلمي.
- دعم العمل الحر، والمبادرة الخلاقة في مجالات الابتكار والإبداع.
- توفير المناخ المساند لمجتمع المعرفة، سياسيا وثقافيا واقتصاديا.

(٣١) وضمانا لتحقيق ذلك، يوصي المشاركون بالتالي:

أ) وضع معايير عربية لمخرجات التعليم في كافة مراحله بما يتوافق والمعايير العالمية التي يمكن على أساسها القياس والتقويم، على أن يكون تبني هذه المعايير البداية التي تستطيع كل دولة أن تضيف إليها.

ب) إنشاء هيئات للجودة والاعتماد والرقابة على التعليم في كل دولة عربية، مستقلة عن الوزارات المعنية، على أن تتصل ببعضها في إطار إقليمي، يسمح بالاعتماد المتبادل للخريجين، ويتيح حرية حركة المواطنين بين أسواق العمل.

ج) استمرار تحمل الدولة مسئوليتها في تمويل ودعم مؤسسات التعليم مع ضمان الاستقلال الأكاديمي لها، سواء كانت مؤسسات حكومية أو خاصة، مع فتح الأبواب لمشاركة المجتمع في تمويل التعليم الجامعي في إطار لا يهدف للربح.

د) دعم البحث العلمي، وزيادة موارده المالية والبشرية، وربطه بمؤسسات الإنتاج والتطوير، وإزالة كافة المعوقات البيروقراطية التي تعرقل حرية البحث وإنتاج المعرفة.

هـ) التوجه نحو اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليمية، مع المرونة اللازمة لتنوع برامجها.

و) المواءمة بين مخرجات نظم التعليم واحتياجات سوق العمل المتغيرة والنمو الاقتصادي وبناء القدرة التنافسية.

ز) دعوة المجتمع المدني للمشاركة في تمويل التعليم، والإسهام في إدارته ورقابته في المجتمعات العربية.

ح) كفالة حق ممارسة الطلاب لحقوقهم السياسية، بما في ذلك المظاهرات السلمية المنظمة، وحرية التعبير عن الرأي بكافة أشكاله، والأخذ بنظام الانتخاب الديموقراطي في الاتحادات الطلابية، والمشاركة في إدارة شئونهم التعليمية، مع الحفاظ على حق الاختلاف في الرأي لجميع الفئات الطلابية.

ط) القضاء على الأمية في فترة زمنية لا تزيد على عشر سنوات، خصوصا بين الإناث.

ى) الاهتمام باللغة العربية وتطوير مناهجها، والاتفاق على أسس التقويم المقارن بين الدول العربية في السنوات الدراسية الأولى.

(٣٢) يجب العمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات العربية، الأمر الذي يتطلب صياغة سياسات فعالة، تضمن عدالة توزيع الثروة وعوائد الإنتاج في مجالاته المختلفة. وفي هذا المجال، لابد من القضاء على ظاهرة التهميش الاجتماعي لفئات عديدة، وذلك بوضع سياسات منظمة، تقوم على احترام المواثيق العالمية الخاصة بحقوق الإنسان ووضعها موضع التنفيذ. كما ينبغي تركيز الاهتمام على قضية تمكين المرأة ودعم مشاركتها في تنمية المجتمع، والعمل على إزالة كل أشكال التمييز ضدها، تأكيدا لفاعلية مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولا تنفصل عن ذلك قضية إدماج الشباب وتعميق انتمائهم للمجتمع، وتقديم الحلول العاجلة لمشكلات عمالة الشباب، وتطوير الرؤى التنموية المتصلة بهم. وأخيرا وليس آخرا، ضرورة تطوير أوضاع الطفولة العربية وصياغة السياسات الاجتماعية الفعالة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين في المجتمع العربي. وتحتاج مشكلة تزايد معدلات الفقر إلى صياغة إستراتيجية فعالة لمواجهتها في ضوء الحلول التي اقترحتها الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية.

(٣٣) ومن منطلق المواجهة الفعالة لسلبيات الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة للدول العربية، يرى المجتمعون ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن في المجتمع العربي. هذا العقد من شأنه أن يحدد على وجه قاطع حقوق الدولة والتزاماتها إزاء المواطن، كما يحدد بشكل حاسم حقوق المواطن العربي وكيفية الحفاظ عليها.

رابعا: الإصلاح الثقافي

(٣٤) يضع المشاركون في المؤتمر المشكلات والتحديات الثقافية القومية والقطرية في اعتبارهم، وذلك من منظور يؤكد مجموعة من الأولويات الثقافية التي لا يمكن إغفالها، وفي مقدمتها:

أ) العمل على ترسيخ أسس التفكير العقلاني والعلمي بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم لها، وإطلاق حريات المجتمع المدني في تنميتها. وفي الوقت نفسه، القضاء على منابع التطرف الديني التي لا تزال رواسبها موجودة في المناهج الدراسية وخطب المساجد ووسائل الإعلام الرسمي وغير الرسمي.

ب) تشجيع الاستمرار في تجديد الخطاب الديني سعيا إلى تجسيد الطابع الحضاري التنويري للدين بما يقتضيه ذلك من إطلاق الحريات الفكرية، وفتح أبواب الاجتهاد على مصراعيها في قضايا المجتمع للعلماء والباحثين، تحقيقا لخير الفرد والمجتمع، ومواجهة لكل صور التشدد والحرفية الجامدة في فهم النصوص الدينية والابتعاد بها عن مقاصدها ومبادئها الكلية. ويستلزم ذلك أن يمضي إصلاح الخطاب الديني في اتجاه يتسق وروح العلم وحكم العقل والمتطلبات العصرية. وهو الاتجاه الذي يزيل التناقض الضار بين حرية الفكر والإبداع والوصاية التي يفرضها البعض باسم الدين الذي يدعو إلى المجادلة بالتي هي أحسن ولا يفرض إرهابا فكريا على المختلفين.

ج) المضي قدما في تحرير ثقافة المرأة وتطويرها بما يحقق مساواتها العادلة بالرجل في العلم والعمل، تأكيدا لفاعلية المشاركة الاجتماعية بمعانيها الكاملة.

د) تهيئة المناخ لتحقيق التطوير الديموقراطي وتداول السلطة سلميا، وذلك بالعمل على مواجهة الرواسب والعادات الجامدة والآثار المتراكمة لأوضاع وأساليب سياسية فاسدة من شأنها أن تحول دون فاعلية المشاركة السياسية. وشأن هذه المواجهة تغيير النظرة السياسية والاجتماعية إلى المرأة، وتأكيد إسهامها الثقافي وإنجازها العلمي، ودورها اللازم في عملية التنمية، انطلاقا من أن التنمية الثقافية هي أساس أية تنمية. والخطوة الأولى لأي إصلاح جذري لا يمكن نجاحها إلا بإشاعة ثقافة الديموقراطية في مناهج التعليم والإعلام.

هـ) تجديد الخطاب الثقافي وتخليصه من الرواسب المعوقة لتقبل الاختلاف والحوار مع المغايرين، وذلك جنبا إلى جنب مع تجديدما يتصل بهذا الخطاب من أنواع خطابات الإعلام والسياسة والطوائف الاجتماعية.

و) إصلاح المؤسسات الثقافية العربية وتفعيلها عن طريق دعمها ماديا ومعنويا بما يعينها على التفكير المستقل، وتوسيع دوائر خططها، والتنسيق بين هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات والهيئات الأخرى المؤثرة في العمل الثقافي.

ز) العمل على إلغاء أشكال الرقابة على النشاط الفكري والثقافي بما يدعم حرية الفكر، ويحرك عملية الإبداع، بعيدا عن وصاية أي جهة أو فئة باسم الدين أو التقاليد أو الخصوصية أو السياسة، أو ما يطلق عليه تجاوزا اسم المصلحة العامة، فتقدم الأمم مرهون بكفالة الحرية الكاملة لمبدعيها ومفكريها في مجالات أنشطتهم المختلفة.

ح) دعم العمل الثقافي على المستوى القومي، وتجسيد مبدأ الاعتماد المتبادل في اقتصاديات الثقافة.

ط) الحفاظ على اللغة العربية وتحديث آليات تكيفها مع التقنيات الرقمية الجديدة في عصر المعلومات.

ي) تشجيع التفاعل الثقافي مع العالم كله بما يؤكد ثقافة التنوع البشري الخلاق، والإسهام الفاعل في المنظمات العالمية بما لا يتناقض وخصوصيتنا الحضارية التي تؤكدها الأبعاد الإنسانية لميراثنا الثقافي الأصيل.

ك) تأكيد العلم بوصفه مكونا أساسيا من مكونات الثقافة، وبوصفه مسارا راسخا للنظرة المستقبلية التي تؤسس في الوعي الثقافي العام ضرورة مجتمع المعرفة الذي هو السبيل الأمثل للتقدم في كل مجال.

ل) توثيق الواقع الثقافي العربي في بيانات وإحصاءات سنوية، ترصد آليات الإنتاج وأشكال المتابعة، وكذلك تنسيق الجهود في تنظيم

أنشطة النقابات العربية والمهنية العاملة في ميادين الثقافة، ونشر نتائجها.

(٣٥) وأخيراً وليس آخراً تنشيط التبادل الثقافي القومي عن طريق الإجراءات التالية:

أ) إعفاء الإنتاج الثقافي العربي من القيود الرقابية والعوائق الجمركية، على امتداد الأقطار العربية، ورفع مستوى البرامج التنافسية مع البرامج الممثلة للثقافات الأجنبية.

ب) تنمية مشروعات النشر الإلكتروني المتبادل للصحف والمجلات والكتب للتغلب على مشكلات التوزيع وعرقلة تدفق المطبوعات العربية.

ج) تنشيط مؤسسات الترجمة الحكومية والأهلية، وتنسيق اختياراتها في مسارين متزامنين: أولهما الترجمة من العربية لكل اللغات الحية، وثانيهما من اللغات الحية إلى اللغة العربية.

د) تشجيع الإبداع والإنجازات الفكرية الخلاقة على المستويين القطري والقومي بما يكون حافزا للمزيد من الإنجاز في كل مجالات العمل الثقافي. ويكون ذلك بالجوائز القيمة وأشكال التكريم المؤثرة قطريا وقوميا.

خامساً: آليات المتابعة مع المجتمع المدني

(٣٦) إن إبراز المؤتمر لجوانب الإصلاح العربي المطلوبة يقتضي بالضرورة وضع مجموعة مترابطة من آليات التنفيذ، تتيح متابعة ما تم التوصل إليه من مقترحات وتوصيات. وفي هذا الصدد، لابد من التركيز على دور المجتمع المدني العربي في الإصلاح، خصوصا في مختلف مجالات التنمية المستدامة، بما يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية:

أ) تأسيس منتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية، ليكون فضاء مفتوحا للمبادرات والحوارات الفكرية والمشاريع العربية، سواء فيما يتعلق بالإصلاح العربي، أو إقامة جسر لكل أشكال الحوار والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني العالمي. ويتم ذلك من خلال عقد ندوات وحوارات مشتركة، عربية وعالمية، حول موضوعات التنمية بشكل عام، وإبراز دور الشباب والمرأة في التنمية بوجه خاص. يضاف إلي ذلك تنفيذ مشروعات التعاون في مجالات التنمية المختلفة. ويتصل بعمل هذا المنتدى تأسيس مرصد اجتماعي عربي، لمتابعة نشاط المجتمع المدني العربي، ورصد وتقييم مشاريع الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بالاعتماد على مجموعة متكاملة من المؤشرات الكمية والكيفية.

ب) تختار مؤسسات المجتمع المدني في كل قطر عربي عددا من نماذج الجمعيات غير الحكومية الناجحة في مجال التنمية وحقوق الإنسان، وذلك لعرض نشاطاتها وبيان مردودها الاجتماعي في مؤتمر عربي عام، يعقد سنويا، في الإسكندرية أو في أحد الأقطار العربية لإبراز دور المجتمع المدني في التنمية.

ج) عقد مؤتمرات عربية وطنية داخل كل بلد لمناقشة الفكر الإصلاحي وعرض التجارب الناجحة في هذا المجال على المستويين: العربي والعالمي.

وتبدأ مكتبة الإسكندرية بالإعلان عن استضافتها للمؤتمر القادم عن «الإصلاح في مصر».

د) عقد ندوات عربية إقليمية تناقش موضوعات محددة في مجالات الإصلاح المختلفة.

هـ) تشكيل لجنة متابعة تجتمع كل ستة أشهر على الأقل لمراجعة ما تم تنفيذه، وذلك لدعم منتدى الحوار بعد تأسيسه.

خاتمة

ويؤكد المجتمعون – في النهاية – أن رؤى الإصلاح التي قاموا بصياغتها لا تقع مسئولية تنفيذها على الحكومات وحدها، وإنما على المجتمع المدني والحكومات معا. فالمستقبل الواعد لأمتنا العربية لن يتحقق إلا باستثمار كل الطاقات الخلاقة والاجتهادات الأصيلة والعمل الدءوب الذي يجمع بين الرؤية والتنفيذ.

الموقعون على الوثيقة[1]

الأستاذ إبراهيم الدقاق

دولة فلسطين

الدكتور إبراهيم جميل بدران

جمهورية مصر العربية

الدكتور إبراهيم صالح النعيمي

دولة قطر

الدكتور أحمد أحمد الجويلي

جمهورية مصر العربية

الأستاذ أحمد الفقيه

الجماهرية العربية الليبية

الأستاذ أحمد اليبوري

المملكة المغربية

[1] رتبت الأسماء ألفبائياً

الأستاذ أحمد بن عبد الله سالم الفلاحي

سلطنة عمان

الأستاذ أحمد طه السيد

جمهورية مصر العربية

الدكتور أحمد كمال أبو المجد

جمهورية مصر العربية

الدكتور أحمد ماضي

المملكة الأردنية الهاشمية

الأستاذ أحمد يوسف

جمهورية مصر العربية

الدكتور أحمد يوسف القرعي

جمهورية مصر العربية

الدكتور أسامة غزالي حرب

جمهورية مصر العربية

الدكتور إسماعيل سراج الدين

جمهورية مصر العربية

الأستاذ السيد النحاس

جمهورية مصر العربية

الأستاذ السيد ياسين

جمهورية مصر العربية

الدكتور الطاهر بن أحمد اللبيب لبيب

الجمهورية التونسية

الدكتور أنس الفقي

جمهورية مصر العربية

الدكتورة إنصاف حمد

الجمهورية العربية السورية

الدكتور أنور قرقاش

المملكة المغربية

الدكتور باقر النجار

مملكة البحرين

الدكتور بنسالم جميش

المملكة المغربية

الأستاذ بهاء الدين الطود

المملكة المغربية

الأستاذ تامر مصطفى صابر أمين

جمهورية مصر العربية

الدكتورة تغريد محمد القدسي

دولة الكويت

الدكتور جابر أحمد عصفور

جمهورية مصر العربية

الدكتور جمال مختار

جمهورية مصر العربية

الدكتور جمعة أحمد عتيقة

الجماهرية العربية الليبية

السيدة جميلة علي رجاء

الجمهورية اليمنية

الأستاذ جهاد بسام الخازن

الجمهورية اللبنانية

الدكتور حافظ أبو سعده

جمهورية مصر العربية

الدكتور حسام الألوسي

دولة العراق

الدكتور حسام بدراوي

جمهورية مصر العربية

الأستاذ حسن اليملاحي

المملكة المغربية

الدكتور حسن عبد ربه المصري

جمهورية مصر العربية

الأستاذة حسنة محمد رشيد

جمهورية مصر العربية

الأستاذ حسين شبكشي

المملكة العربية السعودية

الدكتور حيدر إبراهيم علي

جمهورية السودان

الشيخ خالد آل نهيان

الإمارات العربية المتحدة

السيد خالد القشطيني

دولة العراق

الأستاذ خالد عبد الرحمن الزعفراني

جمهورية مصر العربية

السيدة خدوجة مللولي

الجمهورية التونسية

الدكتور .خليل محمد خليل

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتورة دانيال الحوايك

الجمهورية اللبنانية

الدكتور رشيد محمد رشيد

جمهورية مصر العربية

الدكتور رفعت السعيد

جمهورية مصر العربية

الدكتورة رفيعة عبيد غباش

الإمارات العربية المتحدة

الدكتور زياد أحمد بهاء الدين

جمهورية مصر العربية

السيدة سارة بنت محمد الخثلان

المملكة العربية السعودية

الدكتور سامي عبد الله خصاونة

المملكة الأردنية الهاشمية

الأستاذة سامية الفاسي

الجمهورية التونسية

الدكتور سعد بن عبد الرحمن البازعي

المملكة العربية السعودية

الدكتور سعيد الدقاق

جمهورية مصر العربية

السيد سماح سهيل إدريس

الجمهورية اللبنانية

الدكتور سمير رضوان

جمهورية مصر العربية

الأستاذة سميرة لوقا

جمهورية مصر العربية

الدكتورة سهام عبد الوهاب الفريح

دولة الكويت

الأستاذة سولافا سمير

جمهورية مصر العربية

الأستاذ سيف الرحبي

سلطنة عمان

الدكتور شفيق غبرة

دولة الكويت

الأستاذة شهيرة زيد

جمهورية مصر العربية

السيدة شيخة حمود النصف

دولة الكويت

الدكتور صالح محمد الخثلان

المملكة العربية السعودية

الدكتور صلاح الدين الجوهري

جمهورية مصر العربية

الأستاذ صلاح الدين حافظ

جمهورية مصر العربية

الدكتور صلاح فضل

جمهورية مصر العربية

الدكتور طه عبد العليم

جمهورية مصر العربية

الدكتور طيب تيزيني

الجمهورية العربية السورية

الدكتور عبد الرازق قسوم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

السفير عبد الرؤوف الريدي

جمهورية مصر العربية

الأستاذ عبد الرحمن التليلي

الجمهورية التونسية

الدكتور عبد السلام المسدي

الجمهورية التونسية

الدكتورعبد السلام غرميني

المملكة المغربية

الأستاذ عبد العزيز الدوري

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور عبد العزيز محمد حجازي

جمهورية مصر العربية

الأستاذ عبد القادر الشاوي الودي

المملكة المغربية

الدكتور عبد الكريم حمود الدخيل

المملكة العربية السعودية

الأستاذ عبد الكريم مروة

الجمهورية اللبنانية

الدكتور عبد الله الحراصي

سلطنة عمان

الدكتور عبد الله الخليفة

المملكة العربية السعودية

الدكتور عبد الله محمد الغذامي

المملكة العربية السعودية

الدكتور عبد الملك مرتاض

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الدكتور عبد المنعم سعيد

جمهورية مصر العربية

الدكتور عبد الوهاب تازي سعود

المملكة المغربية

الأستاذة عبلة سليم قاضي

الجمهورية اللبنانية

الدكتور عصمت عبد المجيد

جمهورية مصر العربية

الأستاذ عقيل حامد بشير

جمهورية مصر العربية

الأستاذة علوية صبح

الجمهورية اللبنانية

الدكتور علي أحمد عتيقة

الجماهيرية العربية الليبية

الدكتور علي حسن حرب

الجمهورية اللبنانية

الأستاذ عماد الدين أديب

جمهورية مصر العربية

الأستاذ عمر سعيد حسن

مملكة البحرين

الأستاذ عمرو مكرم عبد الغني الطنطاوي

جمهورية مصر العربية

الأستاذ عوني فرسخ

دولة فلسطين

الدكتور غالب غانم

الجمهورية اللبنانية

الأستاذة غيدة طلعات ضاهر

الجمهورية اللبنانية

الأستاذ فاروق جويدة

جمهورية مصر العربية

الدكتورة فريدة العلاقي

الجماهيرية العربية الليبية

الدكتورة فهيمة شرف الدين

الجمهورية اللبنانية

الأستاذ فيصل بن عبد الرحمن إبراهيم بن معمر

المملكة العربية السعودية

الأستاذ قصي صالح الدرويش

الجمهورية العربية السورية

الدكتور كلوفيس مقصود

الجمهورية اللبنانية

الدكتور كمال الصغيري

الجمهورية التونسية

الدكتور كمال عبد اللطيف

المملكة المغربية

الدكتورة لطيفة التيجاني

المملكة المغربية

السيدة لميس يوسف عثمان ناصر

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة لولوة صالح الملا

دولة الكويت

الأستاذة لولوة صالح عبد الله العوضي

مملكة البحرين

الدكتورة ماري عازر مخائيل

الجمهورية اللبنانية

الدكتور مبارك ربيع

المملكة المغربية

الدكتور مجيد علي غانم

الجمهورية اليمنية

الدكتور محسن جاسم الموسوي

الإمارات العربية المتحدة

الدكتور محسن يوسف

جمهورية مصر العربية

الأستاذ محمد إدريس

جمهورية مصر العربية

الأستاذ محمد سيد أحمد

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمد شفيق جبر

جمهورية مصر العربية

الأستاذ محمد صقر

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور محمد عبد الرحمن الشرنوبي

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمد عبد اللاه

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمد عبد اللطيف طلعت

جمهورية مصر العربية

الدكتورمحمد عدنان سلامة بخيت

المملكة الأردنية الهاشمية

الأستاذ محمد علي النقي

دولة الكويت

الدكتور محمد غانم الرميحي

دولة الكويت

الوزير محمد فائق

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمد مزين

المملكة المغربية

الدكتور محمد مصطفى كمال

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمد نور فرحات

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمود أباظة

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمود فهمي القاضي

جمهورية مصر العربية

الدكتور محمود محيي الدين

جمهورية مصر العربية

الدكتور محيي الدين اللاذقاني

الجمهورية العربية السورية

الأستاذ مروان جرجي اسكندر

الجمهورية اللبنانية

السفيرة مشيرة محمد خطاب

جمهورية مصر العربية

السيد مصطفى الحمارنة

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور مصطفى الفقي

جمهورية مصر العربية

الدكتور مصطفى شريف عبد القادر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الدكتور معجب سعيد الزهراني

المملكة العربية السعودية

الدكتور منذر واصف عمر المصري

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور منصور إبراهيم الحازمي

المملكة العربية السعودية

الأستاذة منى عبد العظيم أنيس

جمهورية مصر العربية

الأستاذة منى عبد الله فياض

الجمهورية اللبنانية

الدكتورة منى مكرم عبيد

جمهورية مصر العربية

الدكتورة مي بنت محمد بن إبراهيم آل خليفة

مملكة البحرين

الدكتور ميلاد حنا

جمهورية مصر العربية

الدكتور ناصر السيد محمد

جمهورية السودان

الأستاذ ناصيف الياس ناصر

الجمهورية اللبنانية

الأستاذة نانسي جمال الدين عقيل

جمهورية مصر العربية

الأستاذ نبيل بدر سليمان

الجمهورية العربية السورية

المهندس نبيل صمويل

جمهورية مصر العربية

الدكتور نجيب خداري

المملكة المغربية

السيد نصر طه مصطفى

الجمهورية اليمنية

الدكتورة هاجر بن إدريس

الجمهورية التونسية

الدكتورة هبة رؤوف عزت

جمهورية مصر العربية

الدكتورة هتون أجواد فاسي

المملكة العربية السعودية

الدكتورة هدى بدران

جمهورية مصر العربية

الأستاذة هدى سويرس

جمهورية مصر العربية

الأستاذ هشام أبو العلا

جمهورية السودان

الدكتور هشام الشريف

جمهورية مصر العربية

الدكتور همام بشارة عصيب

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة وحيدة حامد حيدر

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتورة ودودة بدران

جمهورية مصر العربية

الأستاذة وديعة حليم جبارة

الجمهورية اللبنانية

الأستاذ وليد خدوري

دولة العراق

الدكتور يحيى الجمل

جمهورية مصر العربية

اللجنة التحضيرية

الدكتور احمد إبراهيم الفقيه

الجماهيرية العربية الليبية

الدكتور إسماعيل سراج الدين

جمهورية مصر العربية

الأستاذ السيد ياسين

جمهورية مصر العربية

الدكتور الطيب صالح

جمهورية السوادن

الدكتور جابر أحمد عصفور

جمهورية مصر العربية

الدكتورة سهام عبد الوهاب الفريح

دولة الكويت

الدكتور صلاح فضل

جمهورية مصر العربية

الدكتور عبد السلام المسدي

الجمهورية التونسية

الدكتور عبد الوهاب بدرخان

الجمهورية اللبنانية

محسن يوسف

جمهورية مصر العربية

الدكتور محيي الدين اللاذقاني

الجمهورية العربية السورية

الدكتور نجيب خداري

المملكة المغربية

الدكتورة هيفاء أبو غزالة

المملكة الأردنية الهاشمية

اللجنة الاستشارية

الدكتور الشاذلي القليبي

الجمهورية التونسية

الدكتور بطرس بطرس غالي

جمهورية مصر العربية

الأمير حسن بن طلال

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور سليم الحص

الجمهورية اللبنانية

الدكتور عبد العزيز محمد حجازي

جمهورية مصر العربية

الدكتور عبد الكريم الارياني

الجمهورية العربية اليمنية

الدكتور عصمت محمد عبد المجيد

جمهورية مصر العربية

الدكتور إسماعيل سراج الدين

رئيس المؤتمر

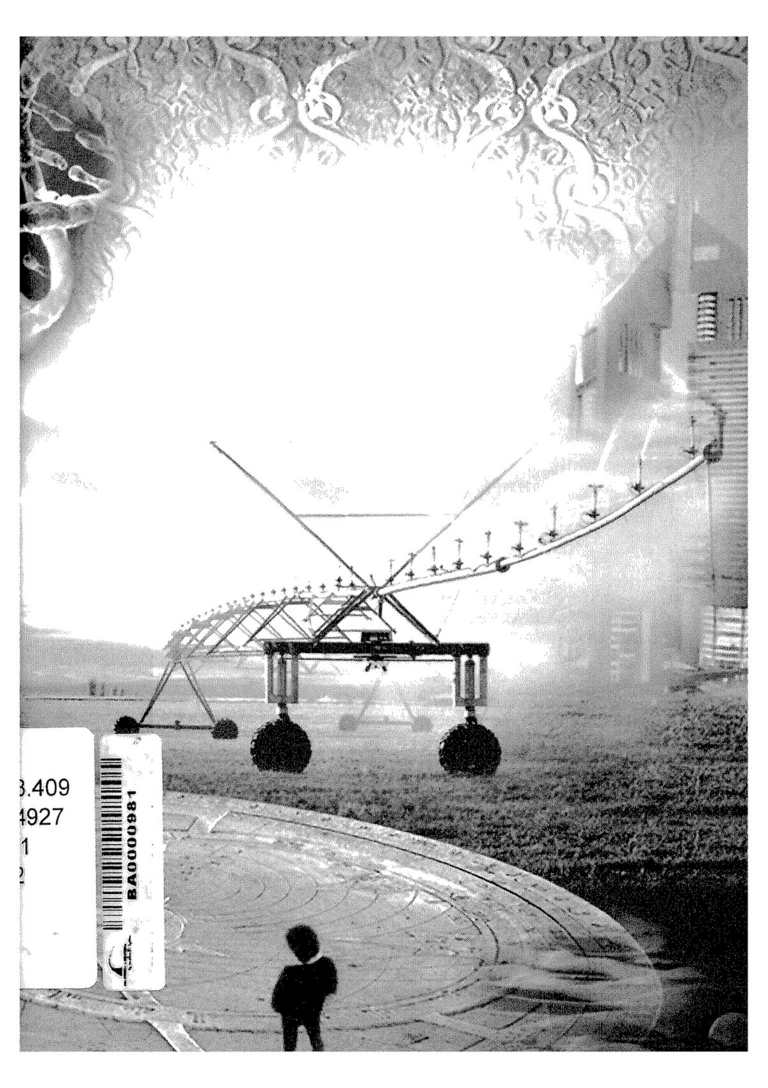
الدكتور محسن يوسف

أمين عام المؤتمر

فهرس

مكتبة الإسكندرية
صندوق بريد ١٣٨، شاطبى، الإسكندرية ٢١٥٢٦، جمهورية مصر العربية
تليفون:٤٨٣٩٩٩٩ (٢٠٣)
فاكس:٤٨٣٠٢٣٩ (٢٠٣)
www.bibalex.org
secretariat@bibalex.org

منتدى الإصلاح العربي
www.arabreformforum.org
arf@bibalex.org


3.409
4927
1
2
BA0000981